ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 11 يوليو 2018

إدموند بيرك والليبرالية الحديثة

ديفيد باوتشر
ترجمة: بدر الدين مصطفى

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

إدموند بيرك والليبرالية الحديثة[1]

ديفيد باوتشر

ترجمة: **بدر الدين مصطفى**

1 هذه ترجمة لدراسة ديفيد باوتشر D. Boucher المنشورة في:

Political Thinkers: From Socrates to the Present (Oxford: Oxford University Press, 2003). Pp 282-300

ولد إدموند بيرك في دبلن في 12 يناير 1729 وتوفي بلندن في 9 يوليو 1797. وكان قد تخرج في ترينيتي بدبلن عام 1748، ومن ثم توجه إلى لندن لدراسة القانون في (إنز أوف كورت Inns of Court). لكنه سرعان ما انصرف عن دراسة القانون وانخرط في الحقل الأدبي. وفي 1756 أصدر كتابا عن تأييد المجتمع الطبيعي A Vindication of Natural Society، وهو كتاب ذو أسلوب هجائي يتشابه في طريقته مع طريقة بولنجبروك Bolingbroke في الكتابة، والتي استهدف من خلالها نقد المبادئ العقلانية لعصر التنوير. ولقد كان دفاعه الهجائي عن الأسس الطبيعية للمجتمع والدين على درجة من الإقناع إلى درجة ظن معها الكثيرون خطأ أن الكتاب في الأصل يعد واحداً من أعمال بولنجبروك. وفي 1757 كتب بيرك أطروحة في علم الجمال تعكس رؤية نفسية مهمة تكشف عن مقته لفكرة الثورة. وصار بيرك عضوا في البرلمان وضمن ممن كانوا على صلة وثيقة بفصيل روكنجهام ويجز. وقد شغل منصب المسؤول عن رواتب القوات في ظل إدارة روكنجهام عام 1782 وإدارة تشارلز جيمس فوكس عام 1783. وقد كان بيرك بالأساس سياسيا يتميز بقدراته الخطابية العالية. وقد ظهرت تلك القدرات في تبنيه لقضية الكاثوليكيين الإيرلنديين ضد قوانين العقوبات، وقضية الأمريكان ضد الضرائب البريطانية التعسفية، وقضية الهنود ضد الحكم التعسفي لوارين هاستنجز وشركة الهند الشرقية. وقد أدى هجوم بيرك على الثوار الفرنسيين ومناصريهم الإنجليز إلى عزوف العديد من أصدقائه عنه، كما أدى ذلك إلى فتور علاقته بفوكس. وفي سنواته الأخيرة، أيقن بيرك أن جهوده لعزل هاستنجز تذهب سدى، خاصة أن إنجلترا - بعد أن دخلت في الحرب ضد فرنسا - تسعى للسلام مع ما أسماهم بيرك «قتلة الملك». على أن مبادئه ظلت متسقة حتى النهاية، وبالرغم من أنها لم تقدم بصورة منهجية كفلسفة لها طابعها الخاص، إلا أنها تشكل نظرة فلسفية يمكن تطبيقها على العديد من المواقف السياسية.

أهم الأفكار

شخص اجتماعي مدني: مع أن بيرك يقر بالخصائص الطبيعية الكلية الأساسية، إلا أنه اعتقد أن الطبيعة الثانية للإنسان وما يعتنقه من أخلاقيات وسلوكيات ما هي إلا نتاج الظروف.

الحقوق الطبيعية: أنكر بيرك الحقوق الطبيعية المجردة، وشدد على أهمية التجربة والخبرة؛ فالمرء حينما يصاب بمرض يتصل بطبيب، وليس بميتافيزيقي.

الانحياز: يقصد به بيرك العادات المترسخة في التفكير والتسليم بكل ما هو مجرب ومختبر. وهو، بحسب بيرك، لا يحمل أية دلالة سلبية.

الثورة: لم يكن بيرك ضد فكرة الثورة بإطلاق؛ فقد دعم الثورة البيضاء المجيدة لكونها قد أعادت إحياء بعض المبادئ التي قام جيمس الثاني بتشويهها[1]. كما دعم الثورة الأمريكية لكون إنجلترا قد أخطأت حينما حرمت الأمريكان من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنجليز.

التقاليد: كلّما طال أمد مؤسسة ما كلما كان من الأجدى الاعتقاد بأنها محملة ببعض رواسب التفكير الجمعي.

الجوار: قانون الجوار الذي يتم تطبيقه في الشؤون المحلية، والذي يمنع بناء أي شيء من شأنه أن يكون مصدر إزعاج للجار ينطبق تماما في العلاقات الدولية، حيث نظر بيرك إلى فرنسا على أنها تؤسس لكيان أقل ما يقال عنه أنه بشع.

تفسيرات مختلفة لبيرك

كان السبب الأساس الذي لفت الأنظار إلى بيرك في نهايات القرن الـ 18 وبدايات القرن الـ 19 هجومه الشرس على الثورة الفرنسية وممارسات الثوار الفرنسيين، هذا إضافة إلى تبنيه لقضايا المقموعين في إيرلندا وأمريكا والهند، ودفاعه عن ثورة عام 1688 البيضاء المجيدة. لقد قدم بيرك الترياق للمرض الفرنسي العضال وظل محافظا ومقاوما بامتياز لفكرة التغيير. ومع أن صورة بيرك هذه قد طمست ليحل محلها تلك الصورة التي سادت في القرن التاسع عشر لبيرك ذي التوجه النفعي الليبرالي، وما نتج عن ذلك من استبعاد لآرائه على اعتبار أنها شديدة التطرف، إلا أن عقدي الخمسينيات والستينيات شهدا بعثاً جديدا لبيرك المحافظ المهتم بفكر القانون الطبيعي. ما أريد قوله هو أن بيرك حاول باستمرار أن يشق دربا بين البراغماتية النفعية وبين استبدادية القانون الطبيعي عن طريق تبني وجهة نظر للشخص الاجتماعي المدني الذي لا تحركه المصلحة الذاتية بشكل كلّي، كما أنه لا يعتمد على معايير سلوكية تتجاهل تلك المصالح. إن تركيز بيرك على مفاهيم كالانحياز prejudice والإقرار presumption والتقادم prescription قد قدم أساسا لبناء الأخلاق والالتزام السياسي على الحكمة الجمعية للمجتمع، لا على الحسابات التجريبية العقلانية أو على المبادئ المجردة.

1 قامت الثورة الإنجليزية، وهي المعروفة باسم **الثورة البيضاء المجيدة** Glorious Bloodless Revolution في القرن السابع عشر ضد طُغيان الملكية، وقد تمثّل نجاحها في عزل الملك جيمس الثاني، وتنصيب ابنته ماري وزوجها وليم اورانج ملكين على إنجلترا. كما تمثّل ذلك النجاح بشكل واضح في «إعلان الحقوق» الذي أصدره البرلمان الإنجليزي عام 1689، وقد استعرض إعلان الحقوق الخطايا التي ارتكبها الملك جيمس الثاني في حقّ الشعب، واشترط على الملك الجديد عدم القيام بأي عمل يؤدّي إلى الانتقاص من الحقوق. (المترجم)

بيرك النفعي الليبرالي

كان هـ. ت. بوكل H. T. Buckle أول من رسخ فكرة أن بيرك كان ليبراليا نفعيا؛ وذلك على أساس أن المبادئ العامة والحقيقة ليس لهما مكانة كبيرة في تصوره للسياسة، بل إنّ تحليلاته السياسية كانت تجريبية بحتة ومحكومة بتصورات واسعة عن المواءمة[2] expediency،[3] بينما ردّد ويليام ليكي William Lecky هذا التفسير أيضا عندما ذهب إلى أن بيرك قد رأى أن أسس الكنيسة والدولة موجودة في مبدأ المواءمة وقد دافع عنهما فقط من منطلق نفعيتهما.[4] في حين توسع جون مورلي John Morely، أحد رواد الليبرالية في القرن التاسع عشر، في هذا التفسير عندما اقترح أن بيرك قد رأى في النفعية المعيار العملي للحكومة، ليس عن طريق الاستناد إلى المواءمة والحصافة وحدها، بل كذلك عبر دعمهما بـ«أوسع نطاق ممكن من التعاطف الوجداني sympathies[5]».

غير أن بيرك كان أولا وقبل كل شيء وطنيا آمن بأن التزامات المرء وعواطفه ينبغي أن توجه لصالح مجتمعه، وأن حبّ المرء لوطنه لا يضاهيه سوى حبه لأسرته، وهي غريزة طبيعية مفطور عليها الإنسان. فقد كانت الوطنية في نظره أكثر طبيعية من الانسانية. (وارين هاستنجز، 1، 141)[6]. وعلى الدولة أن تلتزم بحماية نفسها. وتلك مسألة مواءمة وحصافة؛ فقد اعتبر بيرك أن الحصافة أسمى الفضائل، وأنها «المسؤولة والموجهة والمعيار لكل الفضائل» («مناشدة من جماعة ويجز الجديدة للجماعة القديمة»، في الأعمال، ج 20)[7]. لكن قواعد الحصافة لا يمكن أن تكون عامة، لأنها غير محددة المعالم.[8] وعلى الدولة، وهي تصيغ سياساتها أن تضع مصلحتها نصب عينيها، ولا يجب أن يمليها ضيق الأفق قصير الأجل؛ فلا يوجد في الأخلاق أو السياسة ما يمكن اعتباره عاما. فهناك دوما استثناءات تدعو إلى التعديل، ليس بإعمال المنطق، و«لكن عبر قواعد الحصافة» («مناشدة من جماعة ويجز الجديدة للجماعة القديمة»، في الأعمال، ج 20).

لقد رأى بيرك أنه لا ينبغي على الحكومة البريطانية أن تكون محكومة بمبادئ مجردة [غير عملية]، وبغض النظر عما إذا كان من حق البرلمان البريطاني أن يفرض ضرائب على المستعمرات الأمريكية

---

2 المصطلح يشير إلى المواءمة والمناسبة والنفعية وكلها مترادفات مترابطة؛ فالمواءمة تعنى أن هناك قدرا من المرونة في المبادئ تسمح بتوائمها مع المناسبات والظروف المختلفة، وهذا هو جوهر الفكر النفعي. (المترجم)

3 William Lecky, History of Civilization in England (London: Longmans Green, 1887), Vol.v.

4 William Lecky, History of Civilization in England (London: Longmans Green, 1887), Vol.v.

5 John Morely, Burke (London: Macmillan, 1879), 211

6 Burke, Speeches on the impeachment of Warren Hastings, 2 vols.(Delhi: Discovery, 1987).

7 The Works of Edmund Burke, World's Classics, 6 vols.(London: Humphrey Milford, Oxford University Press, 1906).

8 Select Works of Edmund Burke (1874- 8), ed. E. J. Payne, 4vols. (Indianapolis: Libertu Fund, 1999)

أم لا[9]، فليس ثمة منفعة تعود عليه من القيام بذلك. فمن الضروري أن تؤثر الاعتبارات التجارية والعملية على القرارات الحكومية، على أن تترك التنظيرات التجريدية للميتافيزيقيين والفلاسفة («خطاب حول الضرائب الأمريكية»، أعمال مختارة، 1، 215). فلا يفيد المصالح البريطانية رفض إلغاء ضريبة الشاي المفروضة على الأمريكان[10].

وحينما أدان بيرك اضطهاد الإيرلنديين ودعا إلى التسامح وإسباغ الحريات المدنية على الكاثوليك، كان يدعو بهذا إلى عدالة اجتماعية ومنفعة سياسية. ولم يبن حجته في رفض الاضطهاد على الحق الطبيعي. وكان مقتنعا بعدم وجود سبب وجيه يبرر فرض العقاب على المواطنين الذين يبدون الولاء، بل إنه من مصلحة الدولة، إذا تحدثنا من منطلق نفعي، أن تخطب ود مواطنيها وأن تكافئ الكاثوليك الإيرلنديين من أجل دعمها، ولكسب الولاء خلال مواجهة الثورة الأمريكية.[11] فإيرلندا لها أهمية كبيرة للإمبراطورية لأسباب استراتيجية ومن الضروري عدم القيام بما يخل الاستقرار السياسي بها. وسيؤدي التعاون الإرادي إلى استقرار أكبر للإمبراطورية مقارنة باستمرار السياسة القمعية، والتي كانت في الأصل سياسة فاشلة أكثر من كونها ظالمة.[12] وكان من الحصافة أن تكون في بؤرة ضوء التأثير الدرامي على الشؤون البريطانية في الثورة الأمريكية (خطاب في بريستول قبيل انتخابات المدينة، 1780). فالضرورة والمنفعة تلزم المؤسسات على التكيف مع الظروف. ونادرا ما تكون التعديلات نتيجة لتطبيق نظرية، بل أن النظريات نفسها نتاج الخبرات (تأملات، في أعمال مختارة، 2، ص 297).

ولو كان لنا أن نعتبر بيرك فيلسوفا واقعيا وبراجماتيا، فلابد أن يكون لديه ما يعكس عناصر ذلك في أفكاره، فقد نتوقع منه مثلا أن يعتنق أفكارا عقلانية، وأن ينظر للدين على أنه مجرد أداة. كما قد نتوقع منه أن ينكر وجود القواعد الأخلاقية. على أنه من غير الممكن لنا أن نقرر أن بيرك قد اعتنق أيّاً من تلك المواقف.

---

9 لم يناقش بيرك ولو للحظة هذا الحق؛ بل كان مجرد تجريد ميتافيزيقي بحت لا يستحق الاهتمام. وفي الواقع كان بيرك، ليتقبل تلك السياسة لو بدت له منطقية أو معقولة، أو "وسيلة لتحقيق غاية مجدية" (Burke, 'Speech on American Taxation 1774', in SW i. 170').

10 جدير بالذكر أن عدم إلغاء ضريبة الشاي كان سببا رئيسا في اندلاع الثورة الأمريكية 1775 ضد بريطانيا؛ فقد أصدر البرلمان البريطاني قانوني تاونزهند، نسبة إلى وزير الخزانة آنذاك، فَرَض أحدهما ضريبة على الرصاص والأصباغ والورق والشاي كما فرض الآخر إنشاء مكتب للجمارك لجمع الضرائب في بوسطن. وتسبب القراران في حدوث احتجاجات واسعة ألغيت على أثرها تلك الضرائب باستثناء الضريبة المفروضة على الشاي. وخرجت المظاهرات ضد الضريبة مرة أخرى، ولا سيما في مدينة بوسطن، فتصدّى الجنود البريطانيون للمتظاهرين وقتلوا منهم خمسة أشخاص. وقد سمى الأمريكيون هذا الهجوم مذبحة بوسطن. وقد بدأ الأمريكيون يُهرِّبون الشاي من هولندا لتلافي دفع ضريبته، وكانت شركة الهند الشرقية البريطانية الممولة للشّاي إلى المستعمرات، قد أصيبت بأضرار بسبب المقاطعة والتمست المساعدة من البرلمان، فقرر تخفيض الرسوم فاستطاعت الشركة أن تخفض سعر الشاي إلى مستوى أدنى من سعر الشاي المهَّرب، غير أن المستوطنين استمروا في المقاطعة، ورفض التجار بيعه وقام عدد من أهالي بوسطن متنكرين في أزياء هندية بالهجوم على السفن المحملة بالشاي في الميناء، وألقوا بشحناتها في الماء. وعرفت هذه العملية ببوسطن تي بارتي. (المترجم)

11 R.R. Fennessy, Burke, Paine and the Rights of Man (The Hague: Martinus Nijhoff, 1963), 58-9

12 Frank O' Gorman, Edmund Burke: His Political Philosophy (London: Allen& Unwin, 1973), 90; 82

قد تكون المصلحة العليا للدولة Raison d'état هي المبرر لإخفاء الدافع الحقيقي وراء هذا العمل العام. «في تلك الحال يكون الصمت رجولة وحكمة» (خطابات حول السلام مع قتلة الملك، أعمال مختارة، 3، ص 148)؛ بمعنى أن مصارحة العامة قد لا يكون القرار المنطقي، إذ يتوجب أن تكون للمصالح الكبرى للدولة أولوية فوق كل اعتبار (المصدر السابق، أعمال مختارة، 3، ص 86). فأحيانا يكون من المحتم أن تكون الحقيقة ضحية تفادي بعض التبعات السياسية غير المرغوب فيها، والتي تشمل الحرب أيضا (خطاب حول طرق التوحد، الأعمال، 3، ص 299). وفي حين يمكن التغاضي عن الخداع والتضليل، فإنه يبدو من الحكمة الاقتصاد في نشر الحقائق عندما تقتضي بعض الظروف ذلك، ومثل هذا التعامل الحذر مع الحقيقة يحقق العديد من المصالح السياسية.

لا يمكن مقارنة واقعية بيرك بواقعية مكيافيللي، بل إن بيرك انتقده تلميحا في عمله الساخر عن بولينجبروك Bolinbroke، دعوة إلى المجتمع الطبيعي A Vindication of Natural Society، وانتقده صراحةً في Speech on Fox's East India Bill، حيث وصفه في العمل الأول بكونه «الطبيب السياسي العظيم» لكونه اقترح على الأمير أن ينظر إلى فترات السلم على أنها فترات لالتقاط الأنفاس والاستعداد للحرب القادمة (الأعمال، 1، ص 12). ولكنه في العمل الثاني يبدي تعاطفا مع مكيافيللي لكونه «احتمل ظلم أولئك الذين وضع لهم قواعد الحكم» (المصدر السابق، ص 23). كان في العمل الأول قد انتقده بشدة لإفساده عقول القراء إلى حد تعبيره عن رفضه «للتبعات المروعة والمقيتة» التي كان قد وصفها (أعمال متفرقة، في الأعمال المختارة، 4، ص 126). أما في «التأملات»، فقد كان بيرك أشد عدائية تجاه مكيافيللي: «لو اتبع الناس دوافعهم الطبيعية، فلن يحتملوا المبادئ البغيضة لسياسة مكيافيللي، سواءً طبقت لأجل ملك أو لطاغية ديمقراطي» (أعمال مختارة، 3، ص 175).

ليس ثمة قواعد صارمة يمكن أن تنشأ عنها حالات اضطرارية، رغم أنه كان مستعدا للاعتراف بأن هناك بعض الأوقات التي يتوجب القيام خلالها بأمور لا يمكن أن نوافق عليها أخلاقيا، غير أنه لا يمكن أن نعتبر تلك الضرورات مبررات نستند إليها: «لأننا قمنا بفعل مخزٍ واحد، فيكون علينا أن نقبل بمزيد من الأفعال على تلك الشاكلة» (سلام مع قتلة الملك، أعمال مختارة، 3، ص 143-144). على أن أشد هجوم لبيرك على مبدأ المصلحة العليا للدولة وجهه إلى وارين هاستنجز Warrren Hastings.

فقد اتهم هاستنجز بأفعاله الوحشية الإجرامية ضد الهنود، ورأى بيرك أنه قد تجاوز الصلاحيات التي فوضته بها الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية، وأنه تعمد إبطال قوانين الهنود المتعارف عليها، والتي اؤتمنت عليها بريطانيا حينما شرعت نوعا من الوحدة مع الشعب الهندي. كما اتهم هاستنجز بانتهاك مبادئ

الإنسانية الرئيسة (وارين هاستنجز، 1، ص 14-15-40-44-60-61-92-93-231-486؛ 2، ص 2-3). وقد دافع هاستنجز عن نفسه قائلا بأن الهند كانت خاضعة طوال تاريخها للحكم التعسفي، وأنه لم يقم سوى بالاقتداء بالمغول الذين حكموا الهند من قبله، وأنه من غير الممكن تطبيق المقاييس الأخلاقية الأوروبية على بلد لا يعرفها (المصدر السابق، 1، ص 94-97-99-104-107-485). كما قال بأن مسلكه هذا لم يكن يبتغي به مكسبا شخصيا، بل كان الهدف منه حماية مصالح الحكومة ودعمها المالي. بمعنى أن هاستنجز قد برر أساليبه بالاستناد إلى مبدأ المصلحة العليا للدولة «في وقت الضرورة الملحة».[13] يبين موقف بيرك من هاستنجز عدم تسامحه مع الفصل بين السياسة والأخلاق؛ فهو يرى أن حكم القانون مبدأ لا يمكن التنازل عنه مهما كان المبرر لكونه «الضمان لشعب إنجلترا، والضمان للشعب الهندي، والضمان لكل محكوم، وأي حاكم» (المصدر السابق، ص 504). فقد أحل هاستنجز الإرادة محل القانون، والحكم بالقوة محل العدالة والسلطة (المصدر السابق، ص 103، ص 486). ويعتبر بيرك أن كل القوى «حدها القانون، وتنقاد بالرشد وليس بالإرادة المتعسفة» (المصدر السابق، 2، ص 2). وليس من حق هاستنجز «أن يجعل من إرادته القاعدة الوحيدة لحكمه» (المصدر السابق، ص 4)؛ فلا يمكن للقواعد القانونية أو الدستور أن يصادق على ممارسة القوة التعسفية لتحل محل حكم القانون (المصدر السابق، 1، ص 105؛ 2، ص 4). وقد تحدى هاستنجز أن يقرر ما يستند إليه من قوانين يبرر بها ما يمارسه (المصدر السابق، 1، ص 107).

لا يمكن تبرير تعطيل حكم القانون وممارسة التعسف استنادا على مبدأ مصلحة الدولة العليا، إذ إنه قد يستخدم في ظروف معينة لإخفاء الأسباب الحقيقية لسياسة ما. لقد قدم لنا بيرك تفسيرا وجيها مانعا لمشروعية ذلك المبدأ، وهو لا يوافق على أية من صياغاته الكلاسيكية لكونه يرفض التماهي بين الإرادة السيادية والقانون؛ كما أنه يرفض المبدأ الأساس الذي يقوم عليه، ألا وهو الغاية تبرر الوسيلة.

بيرك والقانون الطبيعي

ليس من قبيل المصادفة إعادة إحياء بيرك خلال ذروة الحرب الباردة واستلهامه كأحد المفكرين المحافظين، وأن يتم تقديمه على أنه من القائلين بمبادئ القانون الطبيعي. وقد أصبح نموذجا للمدافع عن كل ما هو صالح وعادل وكوني ضد التنظير التجريدي لدوغماطيقية الشيوعية السوفييتية. فيرى راسل كيرك Russell Kirk مثلا أن الشعوب العظيمة سقطت فيما أسماه بيرك «عالم من العداء والجنون والتنافر والشر والتشويش والأسى»؛ وأن العديد ممن يسعون للحفاظ على قدر من النظام والعدالة والحرية

13 ذكر ذلك و. هـ. جرينليف W. H. Greenleaf في Burke and State Necessity: The Cse of Warren Hastings ورد في كتاب ر. شنور بعنوان Staatsrason

يجدون في بيرك الخيال الأخلاقي السياسي الذي يحتاجه عصرنا».[14] وكان بيتر ستانلس Peter Stanlis وبورلي ت. ويلكنز Burleigh T. Wilkins هما من أدرجا بيرك في التراث الفكري لفلاسفة القانون الطبيعي، حيث يقول ستانلس: «إن بيرك لا يمكن أن يكون معاديا للقانون الطبيعي، فقد كان مدافعا بليغا عن أخلاقيات وسياسات القانون الطبيعي في الحضارة الغربية».[15] ويمكن تفسير رفض بيرك الحقوق الطبيعية الميتافيزيقية التجريدية بالربط بينه وبين الفكر الثيولوجي القديم عن القانون الطبيعي، والذي يرجع إلى الأكويني Aquinas وبفيندورف وجروتيوس Grotius وفاتيل Vattel، حيث يرى ستانلس أن مدرسة الحق الطبيعي هي النتاج المخيب لأفكار هوبز ولوك وروسو، وأن سهام النقد توجه لبيرك بسبب انحطاط شأن هذا التراث.

من المؤكد أن بيرك كان يستلهم قانونا أخلاقيا عاما خاصة في مناقشاته حول معاناة الكاثوليك الإيرلنديين والهنود من القمع التعسفي للحكم الإنجليزي، حيث يصور بيرك قانون العقوبات الذي فرض على الكاثوليك بكونه السبب الرئيس لتمرد الإيرلنديين؛ فالقمع المنهجي للشعب يعني أن القانون قد اغتال الأخلاق. وقد أكد بيرك أن القانون يبتعد هنا عن مبادئ العدالة الطبيعية التي لا ينبغي لأي قانون وضعي أن يحيد عنها، وهو في هذا الصدد يقر بأن قوانين البشر ليست أحكاما غير قابلة للنقاش، بقدر ما هي مبادئ، وهي لا تملك القدرة على تغيير «جوهر العدالة الأصلية»[16].

إن خطب بيرك ضد هاستنجز تستمد شرعيتها من سلطة أعلى من قوانين وأعراف الهند وإنجلترا، وهو ربما يكون قد أدرك أن بمقدوره أن يحقق نصرا قانونيا، ولكنه كان مصمما على الانتصار في النقاش الأخلاقي. وعندما استحضر مبدأ الوصاية في حكم الهند كان يستحضر ما وضعه الرب من قوانين أخلاقية حتمية تعتبر معايير يتوجب الحكم على هاستنجز من خلالها. فهل كان بيرك أحد منظري القانون الطبيعي، كما يقترح الكثير من المعلقين المعاصرين؟ من المؤكد أنه استهدف دحض استخدام هاستنجز لنسبية الأخلاق لأجل تبرير تصرفاته، وهو في تحدّيه لمبدأ «الأخلاق الجغرافية» يقر بأن «قوانين الأخلاق لا تختلف باختلاف المكان؛ وأن الفعل الذي يعتبر في إنجلترا فعلا من أفعال الابتزاز والرشوة والاختلاس والقمع، يعتبر الشيء نفسه سواءً في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا أو في أية بقعة من هذا العالم» (وارين هاستنجز، 1،

14 راسل كيرك، مقدمة كتاب بيتر ج. ستانلس Peter j. Stanlis Edmund Burke: The Enlightenment and Revolution (New Brunswick, NJ: Transaction, 1991), p. ix.

15 P. J. Stanlis, Edmund Burke and Natural Law (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1958). كذلك أنظر Bu - leigh T. Wilkins, The Problem of Burke's Political Philosophy (Oxford: Clarendon Press, 1967).

16 Peter j. Stanlis, Edmund Burke: The Enlightenment and Revolution, 18

ص 94).[17] فالرب مصدر كل السلطات، ومن يمارسونها خاضعون «للقوانين الأزلية لمن فرضها، والتي لا يمكن لبشر أن يستغني عنها» (المصدر السابق، ص 99). فالقوانين الوضعية ليست سوى مرآة لقوانين العدل والإنسانية والمساواة (المصدر السابق، ص 14-99-101-231-504؛ 2، ص 410-439). وقوانين العدل تلك هي التي توجه تصرفاتنا، وهي محصنة، وحرة بعيدا عن تخطيط البشر ونواياهم، ومقدر لها أن تبقى للأبد (المصدر السابق، 1، ص 14-99؛ 2، ص 410).

لعل مناداة بيرك بالعودة إلى قانون أسمى قد أتاحت الفرصة لشارحيه أن يدرجوه ضمن تيار الإنسانية المشتركة common humanity في مقابل الممارسات الديكتاتورية لهتلر وستالين[18]، وهي التي دفعت كوبان Cobban إلى استبعاد بيرك تماما عن تصنيفه ضمن «المدرسة اللاأخلاقية...التي تتخذ من مصلحة الدولة العليا مبدأ لها، سواءً كانت مستمدة من المكيافيللية النظرية أو من الخبرة العملية»[19]. فقد رفض بيرك الفصل بين الأخلاق والسياسة، على نحو ما ذهبت المكيافيللية، أو المساواة بين الأخلاق والنفعية، كما ذهب هوبز، في مقابل إخضاع السياسة «للقانون الطبيعي للعقل والعدل كما سنه الرب»[20].

على أن استناد بيرك على القانون الطبيعي كان مدعاة للحيرة. ففي الحقيقة، وبالرغم من عدم وجود سبب لاتهامه بالكفر، كان توجهه الديني قريب الشبه جدا من توجهات ثوسيديدز ومكيافيللي وهوبز[21]، حيث انصب اهتمامهم جميعا على ما يحمله الدين من منفعة اجتماعية وسياسية. واعتبر بيرك الدين مصدرا لتحفيز الناس وأساسا للمجتمع، وهو يذهب إلى: «أن الدين مصدر فخر وإعزاز، ومصدر رئيس للتحضر بيننا، وكذلك بين الأمم الأخرى» (التأملات، الأعمال المختارة، 2، ص 86)، حيث يعد الدين المظلومين بالخلاص، كما أنه مصدر للسعادة والسلوان. إن أفعاله، من هذه الوجهة، ذات تأثير مخدر. والاستقرار والتماسك الاجتماعي أمر يستلزم تحرر الضمير والتسامح الديني»[22]. وطبائعنا هبة من الرب، حيث أراد الرب وجود الدولة استكمالا لطبائعنا الفاضلة (المصدر السابق، ص 194-195). وهكذا، فلا يمكن الفصل بين الدين والدولة، والتسامح أمر يتعلق بالنفعية السياسية، بينما يلزم قمع الإلحاد بقوة القانون لكونه ينخر

17 أقر بيرك بأن تحقيق قناعة بذلك ليس سهلا ولكن كان عليه أن يدافع عن حق الأجيال القادمة. أنظر مقدمة ب. مارشال P. Marshall في The Writings and Speeches of Edmund Burke,vol. vi: 1786- 1788 (Oxford: Clarendon Press, 1991), 1-2.

18 انظر كتابي ستانلس وراسل كيرك حول بيرك. وانظر كذلك ج. ج. أ. بوكوك J. G. A. Pocock، "المقدمة"، في كتاب Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France وكونور كروز أوبريان Conor Cruise O'Brien، "المقدمة"، في نفس الكتاب.

19 Alfred Cobban, Edmund Burke and the Revolt against the Eighteenth Century) London :Allen &Unwin48 ,(1960 ,

20 روس هافمان Ross Haffman وبول لافاك Paul Levack، "المقدمة" في كتابهما Burke's Politics (New York: Alfred Knopf, 1949), p xv.

21 يرى كونور كروز أن علاقة بيرك بالكنيسة الإنجليزية كانت علاقة ودودة، لكنه لم يبد أي حماس ديني. وقد أسهمت خلفيته الأسرية في هذا الأمر. ص ص 29-30

22 انظر Michael Freeman, Edmund Burke and the Critique of Political Radicalism (Oxford: Basil Blackwell, 1980), 142.

في أساس الدولة (المصدر السابق، ص 186).[23] ومع هذا، فقد كان بيرك على دراية بخطر التعصب الديني على استقرار الدولة.

وإجمالا نقول إن بيرك قد تبنى وجهة نظر براغماتية تجاه المسيحية؛ فقد اعتبرها نافعة على المستوى السياسي والاجتماعي، بغض النظر عن الحقيقة اللاهوتية. وبالمثل، فقد وظف القانون الطبيعي لخدمة أهدافه السياسية. وكانت استعانته بالدين تتلخص في رغبته لإحداث التأثير الخطابي اللازم من أجل تبرير مبادئ معينة، تختلف باختلاف الظروف. فلم تكن لديه مشكلة، على سبيل المثال، في أن يدع سلطة الدستور البريطاني مستمدة من قانون آخر في الوقت الذي كان يدعو فيه إلى الحذر الشديد في الإصلاح البرلماني، وهو الأمر الذي كان يصعب عليه أن يطبقه على الهند وسياسة وارين هاستنجز. وبالتالي، كان عليه أن يشدّد على القانون الطبيعي. إن بيرك يعتقد بالفعل أن الرب هو من قدّر لنا رحلتنا في هذا العالم، ولكن مصير كل منا بيده واختياره؛ لأن «الإنسان وقتئذ يكون صنيع نفسه» (المصدر السابق، ص 188). فبيرك، بحسب نصوصه، يرى أن الرب محاط بهالة من الغموض. وأنه «سيد هذا الكون» (وارين هاستنجز، 1، ص 94)، و«الحاكم الغامض للعالم» (السلام مع قتلة الملك، أعمال مختارة، 2، ص 160)، الذي يستحضره بيرك كيما يفسر ما يصعب تفسيره. ويرى بيرك أنه لا ينبغي أن نعتمد على تدخلات الرب وقدراته حتى ننقذ الدولة من الانهيار، ففي هذا «نقض لقواعد الحصافة» (المصدر السابق، 2، ص 160). فليس صحيحا أن نتجاهل قواعد الحصافة توقعاً منا أن الرب سيتدخل حتى يصحح لنا أخطاءنا.

وقد مال المعلقون في محاولاتهم إدراج بيرك ضمن مدرسة القانون الطبيعي إلى التقليل من أهمية أن يكون العقل الفردي هو الوسيلة التي من خلالها تتم المعرفة. ومع أن منظري القانون الطبيعي التقليديين من أمثال الأكويني وجروتيوس وبفندورف يقرون بنقصان العقل، وبقدرة المشاعر على إفساده، غير أنهم يعتقدون أن بعض الناس أكثر قدرة من الآخرين على الإحاطة بالحقائق الأزلية من خلال إعمال العقل؛ فقد كانت قوة العقل الفردي المعتقد الرئيس في تصور قواعد للسلوك تكون متعالية متعدية تاريخيا. ولم يكن معتقد عصر التنوير بأن العقل الحق قادر على اكتشاف المبادئ الصحيحة، التي يمكن بناء القوانين والمؤسسات عليها دون أيّ اعتبار للشواهد التاريخية أو الممارسات العرفية، سوى مصادقة على أفكار منظري القانون الطبيعي[24]. على أن بيرك كان جريئا في الاعتماد على العقل الفردي ورفض قابلية المبادئ المجردة للتطبيق، من قبيل ما يسمى حقوق الإنسان، من أجل بناء المواقف السياسية. واقتنع بأنه «من الحماقة، سواء بالنسبة

23 "...الإلحاد يتنافى ليس مع عقولنا فحسب، بل وكذلك غريزتنا" (المصدر السابق) وكذلك Fennessy, Burke, Paine and The Rights of Man, 59

24 يرى ديفيد كاميرون David Cameron أن جوهر تصور عصر التنوير للقانون الطبيعي هو "الاعتقاد في قدرة الفرد العقلية على اكتشاف حقوقه الطبيعية" انظر The Social Thought of Rousseau and Burke (London: Weidenfeld & Nicolson, 1973), 58-9

إلى الفرد أو الجماعة، التصرف دون تشاور؛ غير أن النوع الإنساني في أصله يتمتع بالحكمة، وحينما يجد فسحة من الوقت، فإنّه يتصرف دوما على نحو صائب» («خطاب حول إصلاح التمثيل النيابي»، المتفرقات، الأعمال المختارة، 4، ص 21).

لقد كان بيرك معتقدا دوما أنه من الحماقة والخطورة أن نستدل على السياسات العملية من مبادئ مجردة حتى نوجه بها شؤون حياتنا. وبغض النظر عما يعتقده الميتافيزيقيون والفلاسفة التأمليون، الذين لم يمارسوا عليه سوى تأثير محدود، فقد بنى بيرك نظرياته على الخبرة. وهكذا يكون من المغالطة القول إن الخبرة تتطابق مع المبادئ التي نستدلّ عليها، ومن ثم ننتقد الحكومات لكونها لا تسير وفقا لها (المصدر السابق، ص 23). ومع أن إنكاره للحقوق الطبيعية المجردة يرتبط بكتاباته عن الثورة الفرنسية، إلا أنه اعتقد أن آراءه قابلة للتطبيق الشامل، سواءً كان ذلك في إنجلترا باسم المعارضة العقلانية، أو في أمريكا باسم حقوق الإنسان. وهو يرى أن العقلاني لا يمكن أن يوجه شؤون حياته بناء على «تجريدات وكليات» («خطاب حول قراءة ثانية لبيان إنقاذ المعارضين البروتستانت»، 1773، الأعمال المختارة، 3، ص 316). فقد تكون حقوق الإنسان مثالية من الناحية المجردة، ولكنها قاصرة من الناحية العملية. وكما يؤكد بيرك: «لا يمكن لأحد أن يبتاع بذلك الهراء حول حقوق الإنسان قطعة كعك أو رطلا من البارود» (التأملات، الأعمال المختارة، 2، ص 358). فالسياسة نشاط عملي يستلزم قدرا هائلا من الخبرة، أكثر بكثير مما يمكن لإنسان أن يكتسبه خلال حياته، ومن هنا يصبح من الاندفاع القيام بتفكيك دستور قائم أو إحلال آخر محله على أساس الحقوق الميتافيزيقية للإنسان. ويخبرنا بيرك أن تلك الحقوق التي يتظاهرون بها «ذات حدين: فبقدر ما هي صحيحة ميتافيزيقيا، فإنها زائفة أخلاقيا وسياسيا» (المصدر السابق، ص 154).

ولا يعد التفكير السليم الوسيلة الوحيدة لاكتشاف القانون الطبيعي، حيث يرى جروتيوس مثلا أن هناك طريقين للتوصل إلى القانون الطبيعي؛ الأول هو ممارسة التفكير السليم أولا، ثم يليه تحديد المنهج. أما بالنسبة إلى الطريق الثاني، فيتوجب أن تكون المعتقدات التي يعتنقها كافة البشر المتحضرون لها نفس المصدر، ألا وهو الرب. ومن الواضح أن استحضار بيرك للقانون الطبيعي بين الحين والآخر يكون عبر هذا الطريق الثاني، وبالتالي فإن حقيقة رفضه للتفكير المجرد لا يمكن أن تعد دليلا على رفضه لنظام أخلاقي شامل. فالفارق هنا بين بيرك وجروتيوس هو أن بيرك لا يؤمن بأن إثبات القانون الطبيعي يأتي عبر الاستدلال عليه من مبادئ لا يمكن الشك فيها وعبر تفكير منطقي معين.

طريق وسط

لقد أراد بيرك عند صياغته لمعيار السلوك الأخلاقي الابتعاد عن النفعية ومسلمات القانون الطبيعي معا. والتوتر بين هذين التوجهين في فكره هو أمر واضح بالنسبة إلى شراحه منذ البداية، حيث يصف السير ليزلي ستيفن Leslie Stephen، وهو أحد الفلاسفة الوضعيين في أواخر القرن التاسع عشر، بيرك بكونه نفعيا لاهوتيا، وذلك لإيمانه بالنفعية واعتقاده في مبادئ أخلاقية شاملة وضعها الرب[25]. بينما ينظر تشارلز إ. فوجان Charles E. Vaughan إلى بيرك نظرة مختلفة، ويضعه في خانة مستقلة بعيدا عن هيوم والنفعيين. فقد رفض بيرك مساواة النفعية بالأخلاق، ولم يؤمن بفصل الأخلاق عن السياسة. على أن ستيفن ينفي إيمانه بمبادئ كلية شبه ميتافيزيقية، بينما ينتقد فوجان ذلك معتبرا إياه توظيفا خطابيا وليس «تعبيرا عن عقلية صاحب الخطاب»[26].

وفي اعتقادي أن بيرك قد عزف عن كليهما وحاول التغلب على أوجه القصور فيهما من خلال تبني معيار ذي أساس تاريخي اجتماعي[27]. وقد أدرك ذلك الأمر كل من و. هـ. جرينليف ومايكل أواكشوط وديفيد كاميرون ودانتي جيرمينو[28].

لقد كان بيرك مؤيدا للرأي القائل أن تعددية الأفعال المتمايزة تستلزم مجموعة من المبادئ، وإلا «ستكون النتيجة مزيج مربك من الحقائق والتفاصيل، دون وسيلة لاستخلاص أي نوع من الاستنتاجات النظرية أو العملية» (في خطاب حول اقتراح سن قانون للنقض وتعديل تشريعات خاصة بالآراء الدينية، في 11 مايو 1792، الأعمال، 3، ص 317). وعلى الجانب الآخر، فإنه من الحمق أن تسير حياتنا بالمبادئ وحدها؛ فالحرية في جانبها التجريدي خير، ولكنك لن تجد أبداً حرية على تلك الشاكلة (خطاب حول المصالحة مع أمريكا، في «خطابين حول أمريكا»، الأعمال المختارة، 1، ص 237). ولا ينبغي أن نستدل من موقف بيرك ضد النظريات الميتافيزيقية للحقوق المجردة أنه كان ضد كل نظرية من هذا النوع. فلم يكن هذا هو موقفه على الإطلاق: ففي إنكار النظرية إنكار للعقل، وهو الأمر الذي لم يفكر فيه أبداً، بل كان ضد النظريات ذات الأساس غير المتين، والتي ليس لها فرصة كبيرة على أرض الواقع، حيث إن معيار الحكم على أية نظرية هو توافقها مع التطبيق. وقد بدا من السخافة في نظره أن تكتسب نظرية مبنية على أفعال حكومية

25 Leslie Stephen, English Thought in the Eighteenth Century (London: John Murray, 1881), ii.225-6

26 Charles E. Vaughan, Studies in the History of Political Philosophy before and after Rousseau (Manchester: Manchester University Press, 1925), vol. ii. 37

27 انظر مقال المؤلف بعنوان The Character of the History of the Philosophy of International Relations and the Case of Edmund Burke في دورية Review of International Studies, 17 (19991), 140-1.

28 انظر ما كتبه هؤلاء المفكرون حول بيرك.

حقيقية مكانة تتيح لها أن تعود لتوجه الحكومة التي منها استقت فرضيتها، ومن ثم تستخدم في نقد الحكومة لكونها لم تتبع توجيهاتها (إصلاح التمثيل النيابي في البرلمان، المتفرقات، الأعمال المختارة، 4، ص 23).

يقول بيرك: «إن الظروف هي التي تحدد مدى جدارة أي نظام مدني وسياسي أو عدم جدارته» (التأملات، الأعمال المختارة، 2، ص 93). وتولد تلك الظروف تنويعات لا حصر لها، ولا يمكن التحكم فيها من خلال تطبيق «أي قانون مجرد» (المصدر السابق، ص 152)؛ فالمطلوب هنا هو مزيج من هذا وذاك، وهو الأمر الذي يقترحه بيرك حينما يقول بأن «رجل الدولة الملتزم بالمبادئ محكوم بالظروف» (في خطاب حول اقتراح سن قانون للنقض وتعديل تشريعات خاصة بالآراء الدينية، في 11 مايو 1792، الأعمال، 3، ص 317)، وحينما يؤكد على أن حقوق الإنسان مبدأ مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمعات البشرية فحسب، ولا يوجد في التأملات التجريدية الميتافيزيقية، ولكن «في موقف وسط، يصعب تحديده ولكن لا يستحيل سبر أغواره» (التأملات، الأعمال المختارة، 2، ص 154)، وهو يقصد هنا أن معنى المبادئ والقواعد التي تحكم السلوك متضمن في العملية التاريخية ذاتها؛ أي العملية التي تصاغ فيها الخصائص الفردية والأممية.

إن هندسون وجراي يمارسان نوعا من التزييف، عندما يؤكدان أن بيرك قد آمن بأن الطبيعة البشرية متعدية تاريخيا وثابتة للأبد[29]، إذ إن تركيزه على التاريخ والظروف، قد جعله يذهب إلى القول بأن الطبيعة البشرية - أي طبيعتنا الثانية التي ينتجها المجتمع - متغير تاريخي وجغرافي في الآن نفسه. فقد تبنى بيرك تصورا للطبيعة البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالخبرة بما هو جليل وجميل، غير أن آراءه السياسية منصبة بالكامل على استيعاب طبيعتنا الثانية[30].

إن الشخص «المدني الاجتماعي» (المصدر السابق، ص 151) الذي يتحدث عنه بيرك هو نتاج مولده وظروفه معا؛ فالمجتمعات التي نعيش فيها ليست كيانات فيزيقية بل أخلاقية. إنها صنيع العقل البشري لا الطبيعة؛ فالبشر يعتمدون على بعضهم داخل سياق مجتمعات بعينها، ولأفعالهم تأثير على معيشة الآخرين؛ بمعنى أن العلاقات الاجتماعية قد فرضت على البشر مستويات معينة من مسؤولية كل فرد عن سلوكه. والقناعات والقيود التي تروض سلوكياتنا ناجمة عن علاقاتنا الاجتماعية. ويقول بيرك إن «المواقف التي يتخذها البشر نسبيا تولد قواعد ومبادئ تلك المسؤولية، وتوجه إلى حسن القيام بها» (السلام مع قتلة الملك، الأعمال المختارة، 3، ص 133).

29 P. Hindson and T. Gray, Burke's Dramatic Theory of Politics (Aldershot: Avebury, 1988), 177.

30 S. K. White, Edmund Burke: Modernity, Politics, and Aesthetics (Newberry Park, Calif.: Sage, 1994), 35

وبالمثل، فإن طبيعة الدول، وتراثها المشترك، والصلات القائمة بينها، وأوجه الشبه التي حدت بها إلى الترابط، كلها أمور بدورها صنعت القيود الملزمة لها. إن التشارك العاطفي وليس المقتضيات القانونية الرسمية هو الذي يحدد طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول. ويرى بيرك أنه لا ينبغي علينا أن نعوّل كثيرا في علاقاتنا الدولية على المعاهدات والاتفاقيات الرسمية المجردة. كما أنه من غير الحكمة أن نعتمد على مصالح الدول كضمانات لالتزاماتها الرسمية؛ فالمصالح والعواطف تلغي أهمية تلك التعهدات الرسمية: «والطمأنينة المطلقة تعني أن نهمل أمننا أو أن نقر بجهلنا بالطبيعة البشرية» (المصدر السابق، ص 132). إن هذا يعني أن بيرك يلجأ إلى طريق وسط في صياغة معيار يوجه شؤون الدولة:

الناس لا يرتبطون ببعضهم بأوراق وأختام. إن ما يربط بينهم عوامل التشابه والتوافق والتعاطف. وهنا لا تختلف الدول عن الأفراد؛ فلا رابط أقوى بين أمة وأخرى من التشابه في القوانين والعادات والسلوكيات وأساليب الحياة. فهي في ذاتها أقوى من المعاهدات. إنها التزامات محفورة في القلوب. تقرب تلقائيا بين الفرد والآخر، حتى إذا لم يكن هذا مقصد أيا منهما. تحدث تلك التركيبة السرية غير الظاهرة من العلاقات الاعتيادية رابطا قويا بينهم، حتى ولو كانت طبيعتهم الفاسدة المحبة للخصام تدفعهم للمراوغة والصراع حول بنود التزاماتهم المكتوبة. (المصدر السابق)

لا تتمثل أهلية السلطة في القوة، ولا الأمر الإلهي، ولكن في القانون والنظام. وأساسها، وسبب طاعتنا لها، هو التسليم بها. فنحن نفضل واقعية الشكل المستقر زمنيا للحكومة، أو مجموعة التعهدات، على لا واقعية المشروعات غير المجربة. وليس دستور الدولة أو العلاقات بين الأمم نتاج قرار اتخذ في يوم، أو حتى خلال جيل زمني، ولكنهما «صنيعة ظروف ومناسبات وأمزجة وطبائع وأخلاقيات وعادات مدنية مجتمعية، لا تتبدى إلا عبر حيز زمني طويل» (خطاب حول إصلاح التمثيل النيابي، 1782، المتفرقات، أعمال مختارة، 4، ص 21). فالقانون، وليس التفلسف المجرد، هو الذي يرسخ لحقوقنا، ولسلطة الحكومة، ولالتزاماتنا السياسية.

السيادة والدستورية

ما أودّ تأكيده هو أن بيرك، وبالرغم من تأكيده الواضح بأن الدستور صنيعة بشرية، لا يقيم تمييزا بين الطبيعة والعرف. ولأنه يرى البشر كائنات اجتماعية، فإنه يتوجب على الدستور، حتى مع متغيرات المكان، أن يكون متسقا مع احتياجات الطبيعة البشرية. ولابد من تقييم أية نظرية في الحكم على أساس توافقها مع

الطبيعة البشرية عموما، ومع الطبيعة التي تنقحها الممارسات والعادات (خطاب حول إصلاح التمثيل النيابي، 1782، المتفرقات، أعمال مختارة، 4، ص 23).

يستلزم رفض بيرك للحقوق الطبيعية المجردة رفضا للمذاهب القائلة بحالة الطبيعة، الحرية الطبيعية، والعقد الاجتماعي، على اعتبار أنها غير ذات صلة بفهمه للالتزام السياسي. إن بيرك لم ينكر بصورة قاطعة وجود طبيعة ما قبل اجتماعية، أو حقيقة أن الناس متمتعون بحقوق أصيلة. على أن فكرة الحرية الفردية كانت على خلاف فكرته عن الشخص المدني الاجتماعي. لقد كان مهتما بالحرية المدنية، ويعرّفها قائلاً: هي ليست حرية منعزلة منفصلة فردية أنانية، تتيح لأي إنسان أن ينظم سلوكياته حسبما يريد. فالحرية التي أقصدها هي الحرية الاجتماعية، حيث يكون ضمان الحرية هو المساواة في القيود...فمثل تلك الحرية ليست سوى مسمى آخر للعدالة».[31]

لم يكن بيرك في حاجة للجوء إلى نظرية العقد الاجتماعي، المؤسسة على الاتفاق وحماية الحرية الفردية، ربما بسبب الأساس الديني لفكره. ولأن البشر اجتماعيين بطبعهم، فإن المجتمع - حتى ولو كان صنيعتهم - يتوافق مع تلك الطبيعة. فليست المجتمعات مؤسسات؛ بل تنشأ وتنمو بالتفاعل الاجتماعي، لا عن تصميم وقصد، وهو الأمر الذي يعني أنه لم يرفض تماما فكرة العقد الاجتماعي ضمن فهمه للالتزام السياسي، بل إن لديه ببساطة صورة مغايرة له، إذ يربطه بفكرة النظام أو سلسلة الوجود الكبرى، حيث لكل شيء مكان. والرابط بين مؤسسات المجتمع هو الدين، وهو ما يضفي قداسة على الدولة ومرجعيتها.

لقد اتخذت فكرة العقد الاجتماعي صورا متنوعة، إذ يرى هوبز أنه ميثاق بين الأفراد في حالة الطبيعة نجم عنه مجتمع وحكومة؛ بينما يرى لوك أن الدولة الطبيعية اشتراط اجتماعي بالفعل، حيث يمارس كل فرد سلطة تنفيذية. والميثاق بين رؤساء العائلات، بينما تبقى النّساء ضمن الحدود الخاصة بالأسرة، حيث يؤسّس المجتمع السياسي، ومن ثم تتخذ خطوة أخرى فتتأسس الحكومة. ويذهب روسو إلى أن الأفراد تطور من ذواتها لتخلق كيانا سياديا. إنه ارتقاء الذات إلى مكانة المواطن الذي تغدو إرادته الحقيقية إرادة للجميع. ومن المؤكد أن بيرك يؤمن بفكرة الإرادة العامة، عندما أكد أن العقل الجمعي للأفراد أهم بكثير من عقل الفرد، فهو يجانب الصواب في أحيان كثيرة [أي العقل الفردي] بالإضافة إلى كونه عرضة للضغوط اللحظية.

على أن العقد الذي يقصده بيرك مغاير تماما؛ فهو يتصور الدولة ككل يحوي كافة أشكال العلاقات الإنسانية، بما في ذلك الفنون والعلوم والتجارة والأخلاق والدين، إضافة إلى أنها تعد كذلك مفهوما ديناميكيا تاريخيا، حيث تمارس أفكار العدالة الممتدة عبر الأجيال دورا محوريا فيها؛ فنحن فيما نقوم به من أفعال

31 بيرك، رسالة إلى ديبونت، وردت في كتاب فينيسي، ص 97

نحمل مسؤولية ممتدة من الماضي وعبر الحاضر ونحو المستقبل. ولكن فكرته عن العقد الاجتماعي لا تنطوي على ارتباط طوعي بأهداف وأغراض محددة سنت القوانين لأجل تحقيقها. إنه ارتباط دائم ينبني فيه التماسك الاجتماعي لا على الإجماع ولكن على العلاقات الأخلاقية ذات الصلة بوضع الفرد وواجباته. والمجتمع جوهر أخلاقي يكشف عن كل من الاستمرارية والتعاقب: الاستمرارية بمعنى أن موروث الماضي يتخلل الحاضر، والتعاقب بمعنى أن المجتمع ذو بنية تراتبية. فقد نظر بيرك لتصنيف أرسطو على أنه النتيجة الطبيعية اللازمة لكافة المجتمعات الأوروبية، فوظيفته أن يمثل درعا ضد الملكية الطاغية والديمقراطية الاستبدادية. وقد شكل الفكر الثوري للحقوق الطبيعية تهديدا لاستقرار أوروبا لكونه قد يمحو القوة الوسطية في السياسة ويعرض جميع المجتمعات للتهديدات. وقد وصف بيرك العقد الاجتماعي على النحو الآتي:

المجتمع عقد بطبيعة الحال. وعقود الإذعان قد تفسخ حسب تراضي أطرافها - ولكن لا ينبغي علينا أن نعتبر الدولة مجرد اتفاق شراكة يتيح التعامل في الفلفل والقهوة والتبغ وما إلى ذلك من مصالح وقتية، يمكن فسخه بالتراضي في أي حين، بل هي أهم وأعظم من ذلك؛ فهي ليست شراكة تجارة ومصالح، بل هي شراكة في كل العلوم والفنون والفضائل والكمائل. وبما أن غايات مثل تلك الشراكة لا تتحقق خلال أجيال عدة، فإنها تغدو شراكة لا بين الأحياء فقط، ولكنها بين الأحياء والأموات وكذلك من سيولد فيما بعد. وكل عقد لكل دولة ليس سوى بند ضمن عقد أبدي لمجتمع أزلي، يربط الطبائع الأدنى بالطبائع الأعلى، ويصل بين العالم المرئي والعالم اللامرئي، طبقا لميثاق ثابت يفرضه قسم غير قابل للحنث يربط بين جميع الطبائع المادية والأخلاقية، كلاً منها في وضعه المحدد. ولا يخضع هذا القانون لإرادة أولئك الذين يلتزمون - من خلال التزام أسمى يفوقهم - بإخضاع إرادتهم للقانون. إن المؤسسات البلدية لتلك المملكة المطلقة ليست حرة أخلاقيا في أن تتأمل وتمزق إربا أواصر مجتمعها الذي يخضع لها، وأن يفضي بها إلى حالة من الذوبان في فوضى من المبادئ الأولية غير الاجتماعية وغير المدنية وغير ذات الصلة ببعضها البعض. (التأملات، الأعمال المختارة، 2، ص 192-193).

ليس لأي عدد من الأفراد أية صلاحية جماعية ولا أي حق طبيعي في المقاومة؛ فالحقوق لا تعود إلا إلى مجموعة من الناس بوصفها نتيجة لمجتمع سياسي. وهؤلاء الناس هم بمثابة مؤسسة، أفراد متحدون جمعيا في كيان واحد، وهي صنيعة بشرية وليست صنيعة طبيعية. لذا، فإنه من الفساد أن نقترح أن لتلك المؤسسة حق طبيعي في مقاومة السلطة السيادية. فالحقوق الطبيعية التي تحدث عنها الثوار الفرنسيون، وقام باين Paine بالتنظير لها، هي حقوق تقرير المصير في حالة الطبيعة، وهي تطبق في المجتمع المدني وتمنح الناس الحق في أن يحكموا أنفسهم، أو أن يختاروا من يحكمهم. ولكن بيرك لا يعتقد في أي من هذا. فهو يعتقد أنه «بالنسبة لمشاركة الأفراد في السلطة والسيادة والتوجهات فيما يتعلق بإدارة الدولة، فعلي أن

أنكر كونها ضمن الحقوق الأصيلة المباشرة للفرد في المجتمع المدني؛ فأنا أتحدث عن الإنسان الاجتماعي المدني، وليس عن شيء آخر غيره. وهو أمر يحسمه الاتفاق» (المصدر السابق، ص 151).

لقد ذهب ريتشارد بورك إلى أن تصور توماس هوبز للسيادة المطلقة، والمؤسس على نفي امتلاك الأفراد الحق الطبيعي في مقاومة السلطة السياسية، كان بمثابة المصدر الرئيس لتصور إدموند بيرك لمفهوم السيادة[32]. وفي رأيي، فإن بيرك لم يردد ما قاله هوبز، ولكنه - مثله مثل صامويل فون بفندورف - ربط بين هوبز وألثوسيس، حيث رأى بفندورف أن طبيعة السيادة لا تتسق «وأسلوب إجرائي معين»، بمعنى أنها قد تكون مقيدة إجرائيا. ويذهب إلى أن السيادة العليا تكشف عن عدم وجود سلطة تعلوها أو تناظرها في الدولة[33]. والسيادة المحدودة كالسيادة المطلقة تنحدر من السيادة العليا وقد تتقيد بترتيبات دستورية تتعلق بالاتساق مع «قوانين أساسية معينة»، أو طبقا لإجراءات بعينها، من قبيل التشاور مع نائب بالبرلمان أو مستشار ما يلزم الحصول على موافقته[34]. وفي مساواته بين السيادة المحدودة والقيود الاجرائية يعتقد بفندورف أن سمو السيادة لا يمكن دحضه.

من المؤكد أن بيرك ليس من دعاة السيادة المجزأة، سواء في الشؤون الداخلية أو تلك المتعلقة بالإمبراطورية. كما لا يمكن القول بأنه يفضل السيادة المطلقة على السيادة المقيدة. وفكرته عن الحكم الدستوري تتوافق تماما مع فكرة السيادة العليا.

الالتزام السياسي

لقد أعلن بيرك موقفه الرافض لما أطلق عليه المزاعم الثلاثة الرئيسة في خطبة ريتشارد بريس Richard Price، وهي أن للإنجليز حق طبيعي في اختيار حكامهم وفي محاسبتهم وفي تأسيس حكومة خاصة بهم، حيث يرى بيرك أنه لا يوجد أساس لأي من تلك الحقوق في الدستور البريطاني، كما أن الانحراف الذي حدث في 1688 يؤسس لمثل تلك الأفكار الثورية. والحقيقة أن الثورة البيضاء المجيدة قد سعت إلى الحفاظ على حقوق الإنجليز، والتي تأصلت في التراث التقليدي لأسلافهم. وتلك الحقوق التي يطالبون بها موجودة منذ القدم بالفعل وراسخة في الدستور القديم. فالدستور مبني على مبدأ الإرث، سواء في الملكية أو الأرستقراطية، وعلى الامتيازات التي يتمتع بها مجلس العموم، حيث يضمن هذا المبدأ الاستقرار

32 Richard Bourke,'Sovereignty, Opinion, and Revolution in Edmund Burke', History of European Ideas,25 (1999), 99

33 Samuel Von Pufendorf, On the Law of Nature and Nations (Oxford: Clarendon Press, 1934), VII. Vi. 7 and 10

34 المصدر السابق، 7، ص 10، 12. نشير إلى أن مناقشة بفندورف ليست متسقة تماما؛ فهو يبدأ بالتمييز بين السيادة المطلقة والمقيدة، ثم يميز بين السيادة المطلقة والعليا وكأنهما مختلفتان تماما. وكان لهذا الخلط أن يتبدد قليلا لو اعتبرنا أن السيادة المقيدة والمطلقة نوعان من السيادة العليا.

دون إعاقة التطوير والتغيير (تأملات، أعمال مختارة، 2، ص 101-122). كما يؤكد بيرك في موضع آخر بأن «دستورنا دستور مكتسب بالتقادم؛ فهو دستور استقرت سلطاته منذ القدم» (متفرقات، أعمال مختارة، 4، ص 20). «التقادم هو السند الأهم والأقوى، ليس فقط لملكيته، ولكن كذلك للحفاظ على تلك الملكية وعلى مقاليد الحكم» (المصدر السابق، ص 20-21)، وهو يعود ليقول في «التأملات» بأننا «نوقر دستورنا المدني طبقا للمبدأ الذي به تعلمنا الطبيعة توقير الأفراد؛ وفقا لأعمارهم؛ وأنسابهم» (أعمال مختارة، 2، ص 123).

إن المعنى العملي لهذا الكلام هو أن سند الملكية الذي يسلمه كل جيل للذي يليه يعتمد على فكرة التقادم، ولا تتأثر صلاحياته بمزاعم أن الملكية الأصلية كانت نتيجة احتيال أو انتزعت بالقوة. وبالمثل، فإن سلطة الحكم التي نظمت شؤون أمة ما منذ القدم تستمد شرعيتها من مبدأ التقادم وبشكل يحصنها ضد هجمات تزعم حق الفرد في تقرير مصيره على اعتبار أن هذا من حقوقه الطبيعية.

«ينبغي علينا أن ننظر إلى العرف نظرة مغايرة، خاصة لو كان عرفا عاما. وهناك مبادئ عامة لها دور في صياغة الأعراف، وهي تمثل خطوط إرشادية أكثر منها نظريات. وغالبا ما يتم اتباعها بدوافع غير مبررة، ولكن هذا لا يقلل من منطقيتها أو جدواها»[35]. لذا، ينبغي علينا أن نحترم المؤسسات التي صمدت عبر الزمن لأنها، وبصرف النظر عن أي منطق أو تفكير، قد حققت حتما أهدافا اجتماعية ذات أهمية كبيرة. وهذا ما يطلق عليه بيرك الانحياز المسبق prejudice. وقد كان للانحياز المسبق عند بيرك معنى مغاير عن معناه اليوم. فلو كان الانحياز ناجما عن ألفة لممارسات اجتماعية نتجت عبر فترات زمنية طويلة، أو عن تقليد موروث، فعندها قد يكون له أساس راسخ. فالعقل الفردي قابل للوقوع في الخطأ، ومن الصعب أن يعمل بمفرده على تقييم مدى كفاءة مؤسسات قائمة بالفعل. ونحن نعتز بما نرثه، ويزداد هذا الاعتزاز كلّما مر الوقت، لكونه يمثل الحكمة الجمعية للماضي أو للأمة. والانحياز يفوق إحاطة العقل الفردي لكونه لا يشتمل على العقل فقط ولكن كذلك على المشاعر والعواطف. يقول بيرك: «الانحياز جاهز للاستخدام عند كل حدث طارئ؛ وهو يشارك العقل بصورة مسبقة كرفيق دائم له في درب الحكمة والفضيلة، وهو لا يترك مجالا لتردد الفرد عند لحظة اتخاذ القرار، فلا مجال للشك أو الحيرة أو الخوف. والانحياز يجعل الفضيلة في الفرد عادة، ويجعل الواجب جزءاً من طبيعته» (تأملات، أعمال مختارة، 2، ص 182).

لقد كان الدين مصدرا للخير والسلوان في المجتمع المدني، وهو الذي أضفى القداسة على الدولة ذاتها لتتجنب العواقب الوخيمة للانحياز الأعمى، حيث يتم التعامل مع أي تغيير بأقصى حذر ممكن، ودون

35 Fennessy, 64- 65.

انشقاقات لا مبرر لها. فالدولة والمجتمع عنصران جماليان، ويلزم أن يتوافق التغيير ليس فقط مع المعايير العقلانية بل والجمالية أيضا. ويذهب بيرك إلى أن الأشياء الجميلة لا تكون ذات زوايا. فالأشكال ذات الزوايا لا تستمر طويلاً في نفس الخط المستقيم، وما تتصف به من تغيير مباغت للاتجاه أمر يربك الحواس. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسطح التي تتغير باستمرار، ولكن بصورة لا تكاد تكون محسوسة، حيث لا يمكن التعرف على نقطتي البداية والنهاية، تكون مريحة للحواس. فالحمامة، مثلا: «انسيابية ناعمة: وأجزاؤها تذوب في بعضها البعض (إن صح هذا التعبير)؛ حتى أنك لا تفاجأ بوجود أي نتوء مباغت، ومع هذا فإن الجسم بأكمله في حال تغير مستمر» («مبحث فلسفي في أصول أفكارنا حول الجليل والجميل»، الأعمال، 1، ص 163). ينطبق نفس هذا المبدأ على السياسة. فحتى في أشد آرائه راديكالية، مثل دعوته لإلغاء الرق، وهي دعوة سبق بها الجميع بوقت طويل، كان بيرك في آرائه يضع تصورا للتغيير على مراحل وبصورة ترفض التغيير المفاجئ. ففي حين أن المبادئ التجريدية قد تفرض هذا التغيير المفاجئ، إلا أن الظروف الواقعية تقتضي تنظيم وتدرج أي تغيير. فقد رأى أن الإلغاء الفوري للرق، مثلا، سيؤدي إلى أن يلجأ مالكو العبيد في جزر الهند الغربية إلى الاستمرار في تجارتهم في الخفاء، إذا ما أجبروا على التخلي الفوري عن هذه التجارة وإيجاد بديل لسخرة الرقيق («ترسيم لقواعد التعامل مع الزنوج»، المتفرقات، أعمال مختارة، 4، ص 253-282).

العلاقات الدولية

مع أن معظم تحليلات بيرك انصبت على السياسة الداخلية، والتبعات الداخلية للعلاقات الخارجية، إلا أنه قدم رؤية أكثر شمولا للعلاقات الدولية ومكانة بريطانيا عالميا. فقد رأى أن بريطانيا عضوة في الأسرة الأوروبية، بالإضافة إلى مسؤولياتها كإمبراطورية تجاه مستعمراتها. فقد شكلت العلاقات بالمستعمرات شكل التوازن الدقيق ومضمونه للقوى في أوروبا، والذي اعتمد الحرب أداةً لتحقيق العدالة في المحيط الدولي. ومن المؤكد أن بيرك كان منظّرا للحرب العادلة، ولتبريره هذا مصدران؛ أولاً، الدولة التي تحيد بشدة عن تراثها التقليدي وتتبنى ممارسات مغايرة تماما عن ممارسات جيرانها بصورة تجعلها تشكل تهديدا حتميا للسلم، فإنها تكون دولة داعية للحرب. ثانيا، أية محاولة للإخلال بتوازن القوى في أوروبا عن طريق عدوان غير مبرر على دولة جارة، كما حدث من العدوان الفرنسي على هولندا، يمثل سببا وجيها للتدخل.

إن التركيز المفرط على التأملات يصرف نظرنا عن حقيقة مؤداها أن شبح فرنسا الثورية قد ازداد تهديدا لأوروبا بدرجة كبيرة منذ الوقت الذي صدرت فيه تلك التأملات. بحلول صيف العام 1793 كانت كافة القوى الرئيسة في أوروبا قد أصبحت طرفاً في الحرب ضد فرنسا، إلا أن هذا التحالف عجز عن تحقيق

أهدافه وانتهى بالانهيار. وسرعان ما خفت الحماس للحرب داخل بريطانيا، وأصدرت المراكز التجارية في أنحاء البلاد عرائض تنادي بمفاوضات سلام. ومع حلول أكتوبر 1795 لم يبق من هذا التحالف المضاد لفرنسا سوى إنجلترا والنمسا. ولكن مع تثبيت الحكم الديكتاتوري أقدامه في فرنسا صار الطريق ممهدا أمام اتفاق سلام يحفظ ماء الوجه. وقد اعتبر الكثيرون أنه لا توجد علاقة كبيرة بين النظام الجديد والنظام الثوري الذي سبقه. ولكن بيرك نظر إليه بوصفه مجرد لجنة انبثقت عن مجلس الثورة الفرنسية، وأن الحقيقة التي تقول إن من شروط تعيين الحاكم Director أن يكون قد صوّت مناصرا لموت الملك تعد مبررا كافيا لأن يوضع هذا الحاكم في سلة قتلة الملك. فلم يكن بيرك ليقبل بإدانة فرنسا لأخطاء حكم اليعاقبة، وظل يعتبرها تهديدا لاستقرار أوروبا. وسرعان ما أثبت حدسه صحته، عندما عادت فرنسا إلى سيرتها الأولى - وإن كانت هذه المرة تتحجج بالدفاع - واحتلت أراضٍ في كل من هولندا وألمانيا وإيطاليا. وفي مؤتمري بازل وبرلين قدمت بريطانيا عرضان للسلام رفضتهما فرنسا؛ غير أن هذه الإهانة لم تردع بريطانيا عن تقديم عرض ثالث في باريس خلال عام 1796. وقد تمنى معارضو محاولات التسوية تلك أن تستمر فرنسا في تبجحها إلى أن تستفز الرأي العام البريطاني لدرجة إعلان الحرب. هذا هو السياق الذي أعرب خلاله بيرك - سرّاً وعلانية - عن مخاوفه بشأن عروض السلام تلك، ونشر حينئذ «رسائل حول السلام مع قتلة الملك». ومع أن تلك الرسائل كانت متطرفة في أغلبها، إلا أنها كانت أهم من «التأملات» في عكسها لمخاوفه من تأثير الحكومة في فرنسا على التقاليد الراسخة للقارة الأوروبية، بل إن باين يصف تلك الرسائل بأنها «إحدى روائع الكاتب» (مقدمة الرسائل، أعمال مختارة، 3، ص 57).

تكشف آراء بيرك بصورة أكثر نسقية بعضاً من المبادئ التي ناصرها في كتابات أخرى. فقد ذهب إلى أن هناك قانونا عاما لأوروبا، تخضع له كل من إنجلترا وفرنسا. وأن الحضارة الأوروبية، بعاداتها وتقاليدها، تعتمد على مبدأين ثابتين منذ أمد بعيد: «روح السيد، وروح الدين» (التأملات، أعمال مختارة، 3، ص 173). فالأفراد ذوو الأصول الرفيعة ورجال الدين لا يتوقفون عن طلب العلم حتى في ظل أسوأ ظروف الحرب والمجاعة؛ وعلى هذين المبدأين ازدهرت التجارة والصناعة. والدول الأوروبية تشكل بالأساس «دولة واحدة كبرى»، لكونها تشترك في العادات والتقاليد والديانة والقانون، مع بعض الاختلافات البسيطة؛ فالمرء لا يمكن أن يعتبر نفسه غريبا وهو في أية بقعة من بقاع القارة (الرسائل، أعمال مختارة، 3، ص 133).

وفرنسا، بتبنيها نظاما شاذا للحكم، وممارستها قتل الملوك والرهبان ورفعها لشعار الالحاد، قد ارتكبت «انتهاكاً عنيفاً للوحدة الأوروبية» (المصدر السابق، ص 134). وقد اعتبر بيرك أن أفعالها تخرجها من المنظومة الأوروبية. فقد شكلت فرنسا خطرا على القانون العام لأوروبا، والذي يشمل في رأي بيرك ذلك

التوازن الدقيق للقوى، والذي ساد مختلف مناطق القارة. فما يحدث في فرنسا يمثل وباء يتوجب عزله ولو بفرض حظر وعزلة شاملة عليها (التأملات، أعمال مختارة، 2، ص 184). وقد يكون اللجوء إلى الحرب الوسيلة الأخيرة للحفاظ على التوازن الدقيق وضمان العدالة الدولية؛ فليس هناك من مبرر للحرب سوى أن تكون ضرورة، ولا يمكن أن تكون ضرورة إلا بعد استنفاد كافة السبل الأخرى. وحتى في تلك الحالة، إذا كان ضرر الحرب أكبر من نفعها، قد لا يكون هناك مبرر لها. أما مبرر الحرب على فرنسا، فقد كان مقاومة تلك الهجمة الفتاكة على ملوك أوروبا، وتعضيد حكم الدين على حكم الملاحدة، «حياة من دون كرامة، وموت من دون أمل»، وقد كان هذا سببا كافيا للتصدي لذلك النظام. كما أن الحرب كانت عادلة، لأن النظام في فرنسا مثل تهديدا للاستقلالية السياسية والقومية وللحرية ومفاهيم الحياة والكرامة (الرسائل، أعمال مختارة، 3، ص 122).

لقد سعى بيرك خلال خطبه عن وارين هاستنجز إلى دحض مزاعم اليعاقبة القائلة بأن الدول لا حق لها في التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. وعلينا أن نتوخى الحذر في التمييز هنا بين النزاعات الداخلية التي تتخذ طابع العصيان المدني، وبين التدخل الفعلي في الانقسامات بعد حدوثها بالكامل. ففي الحالة الأولى يكون من الصعب تبرير التدخلات بسبب الطابع الناشئ للمعارضة، ولكن في الحالة الثانية فإن المعاهدات تعضد مبدأ التدخل لدرجة يمكن القول معها بأنها تمثل أساس القانون العام لأوروبا. ولكن علينا بطبيعة الحال أن نضع مبادئ العدالة وسياسة الدولة في الاعتبار، وكذلك المصلحة العامة لأوروبا، ولكن المبدأ النظري الذي يحظر التدخل لا يستند إلى صلاحيات في قانون الأمم، أو بقانون الأمم نفسه، أو ممارسات قامت بها بريطانيا العظمى، أو إلى أية ممارسات لأمة متحضرة أخرى. يقول بيرك:

لن تجد فكرة أشدّ عبثاً من أن يسود في دولة أية درجة من درجات الشر والعنف والقمع، وأن يثور بها أشد أنواع التمرد بغضا وقتلا وإبادة، أو أن يهيمن عليها أشد أنواع الطغيان دموية، وألا تجد قوة مجاورة الفرصة لتخليص التعساء الذين يعانون من هذا أو من ذاك. (وارين هاستنجز، 2، ص 48).

بما أن الدولة عضوة في أسرة كبيرة تشملها، فلا يمكن للدولة المجاورة لها أن تغض الطرف عن تصرفاتها؛ بمعنى أن ما يحدث داخل حدود دولة ما أمر يهم بقية الدول. وبيرك بتطبيقه لقانون الجوار هذا على السياق الأوسع نطاقا للعلاقات الدولية يريد أن يقول بأنه مثلما لا يحق للفرد أن يشيد بناءً هائلاً على أرض يملكها من دون أن يراعي تأثير ذلك على جيرانه، فإن أية دولة لا يحق لها أن تقيم أي شكل من أشكال الحكم من دون الالتزام بالموروث التقليدي الأوروبي، ومراعاة ألا يشكل ذلك خطرا أو تهديدا لأمن جيرانها (السلام مع قتلة الملك، أعمال مختارة، 3، ص 135-136). وبالتالي يرى بيرك أن حكومة فرنسا أشبه

بعصابة استولت بالقوة على منزل أحد الجيران. فقد كانت فرنسا في نظره «نظاما للفكر المسلح يشكل تهديدا لكل الدول الأوروبية» (المصدر السابق، ص 76)، فهي لم تنقض معاهداتها السابقة فحسب، بل أهانت قانون الأمم أيضا، وبالتالي تعتبر خارجة على القانون.

لقد أظهرت فرنسا عدائية تجاه المبادئ الأساسية للحضارة الأوروبية. وصارت مرتعا فاحشا لقتلة الملوك واليعقوبية والالحاد. وذهبت إلى أن أية سلطة غير ديمقراطية تعتبر مغتصبة للسلطة. وفي ذلك بالطبع إنكار للسمة الملكية لأوروبا. وهم يعاقبة، بمعنى أن هناك روابط منظمة من الشباب تكونت من أجل إعادة توزيع الثروة عبر مهاجمة حقوق الملكية القائمة. وفي هذا انتهاك للقوانين الجوهرية لمؤسسات أوروبا، وهم ملاحدة؛ بمعنى أن الدولة ترفض الاعتراف بوجود الرب، وتصادر ملكيات الكنيسة، وتحاكم الأساقفة، وتقيم بدلا من ذلك «طقوسا كافرة على شرف جمهوريتهم الدموية الفاسدة» (المصدر السابق، ص 126). وقد ذهب بيرك إلى أن هذا كله قد بلغ ذروته بفساد العادات: «العادات هي ما تثير أو تهدأ، تفسد أو تنقي، تمجد أو تحط من القدر، تجعلنا همجيين أو متحضرين، من خلال فعاليتها غير المحسوسة، مثل الهواء الذي نتنفسه، وهي التي تؤثر شكلا ومضمونا على حياتنا، وجدارتها هي التي تحدد ما إذا كانت سندا للأخلاق، أو أن تكون مدمرة تماما لها».

النزعة الاستعمارية

كانت وجهة نظر بيرك بشأن الاستعمار بعيدة كل البعد عن الاتجاه الاقتصادي المتطرف الذي ساد القرن التاسع عشر، كما لم يذهب مذهب سيسل رودس Cecil Rhodes، على سبيل المثال، بمفهومه عن الإمبريالية الاجتماعية، والذي برر من خلاله استغلال الأمم الأدنى واستعمارها على أساس أن ذلك يحقق مصلحة للطبقات الدنيا في بريطانيا، مما يؤدى إلى وأد أية قلاقل اجتماعية. ويمكننا أن نصف موقفه بأنه أشبه بالنهج الأبوي paternalistic؛ فقد اعتقد بيرك - مثله مثل جروتيوس - أن استعمار دولة سواء تم ذلك بموافقتها أو رغما عنها، لا يمنح الدولة المستعمرة الحق في فرض قانون تعسفي عليها. فالمستعمرات تابعة لوصاية الدولة الأم، ويلزم تشجيعها على التطور والنضج كأفضل ما يكون وعلى النحو الذي تسمح به تقاليدها، وهو يقر بأن لكل أمة شخصية مستقلة وأن على إنجلترا احترام ذلك. ولابد من بذل كل جهد خلال حكم المستعمرات لأجل الالتزام بالتقاليد الموروثة، سواء لدى المستعمرات، كما كان الحال في أمريكا، التي يمكن أن يبرر الإنجليزي حقوقه فيها، أو كلا من المستعمر والشعوب المستعمرة، كما كان الحال في الهند. وتوضع المبادئ العامة في الاعتبار في كلتا الحالتين، وهي التي كانت نتاج الخبرات وليس التفكير المجرد.

لم يحاول بيرك أن يفرض نظاما موحدا لحكم الإمبراطورية؛ فالحكم مسألة عملية ويوضع بهدف تحقيق السعادة للبشر. ولا يقصد منه إرضاء الرؤى الفكرية للسياسيين، وهو يقول: «لا يمكن أن يخطر ببالي أن أتصور أن هناك نظاما واحدا يناسب جل الإمبراطورية» (رسالة إلى قادة بريستول، الأعمال، 2، ص 272). أما بالنسبة إلى اهتمامه بالمصالحة مع أمريكا، فهو يؤكد على حقيقة مؤداها أن بعد المسافة يضعف يد الحاكم. فثمة فارق زمني كبير بين سن تشريعات الأنظمة وتنفيذها، ومع الحاجة إلى توضيح بعض النقاط يصير الوضع متفاقما، وسيصبح من الحمق اللجوء إلى الحكم بقبضة من حديد في مثل تلك الظروف، فالدم لا يتدفق في الأطراف بنفس قوة تدفقه من القلب. وقد آمن بيرك بأن تعامل حكومة بريطانيا مع حرب الاستقلال الأمريكية قد افتقر إلى مراعاة «الروح الأمريكية»، والتي اتصفت «بنزعة طاغية نحو التحرر» (خطبة حول المصالحة مع المستعمرات، أعمال مختارة، 1، ص 237، ص 243). فلابد من إقناع أيّ حاكم أن يستخدم صلاحياته في دعم القضية الأمريكية ذات النزعة التحررية، كما كان حال الإنجليز في سابق العهد؛ فالشعبان سواء في حبهم لدينهم. فقد كانت الحرية الأمريكية «حرية على نهج الأفكار والمبادئ الإنجليزية. أما الحرية المجردة، مثلها مثل كل شيء مجرد، فلا أساس لها» (المصدر السابق، ص 237). ولن يعود استخدام القوة في قمع الروح الأمريكية إلا بالضرر على كل من بريطانيا وأمريكا.

ومع أن بيرك قد ثمّن كرامة وروح الأمم، إلا أنه لم يكن ليقسو على الإمبراطورية مادامت تراعي روح الشعوب التي تحكمها، وتحترم تقاليدها وتعمل على منحهم درجة من الاستقلال الذاتي النسبي.

كانت بريطانيا في علاقتها مع الهند قد انتهت إلى ما يمكن اعتباره «قانون اتحاد» افتراضي، وكانت ملزمة بتشجيع الصالح العام للشعب الهندي من خلال مراعاة قوانين الحقوق والحريات. وقد كانت الهند من الناحية العملية خاضعة لهيمنة شركة الهند الشرقية التي «صارت في آسيا دولة تتخفّى في ثوب تاجر. وخدماتها عبارة عن نظام حكومي يختفي داخل شركة تجارية» (وارين هاستنجز، 2، ص 23). وقد ألقى بيرك الضوء منذ العام 1883 على ما تشهده الهند من ظلم فادح باسم الدولة البريطانية. فقد كانت هناك مجموعة من الأفراد الذين يحكمون البلاد دون أدنى مراعاة لتقاليدها وأعرافها، كما لو أنهم لا يزالون داخل إنجلترا. فجل همهم هو جمع الثروة، ولم يضعوا مصالح الشعب موضع اهتمام أبدا (خطبة حول قانون الهند الشرقية، متفرقات، أعمال مختارة، 4، ص 124). وذهب بيرك إلى أن هاستنجز لم يلق بالا للتشريعات البريطانية التي منحته صلاحياته، وللقوانين الهندية، والأعراف والحقوق التي أؤتمن على احترامها، ولمبادئ السلوك العامة التي تسري على أيّ إنسان. واتهم هاستنجز بالحكم وفقا لإرادته التعسفية (وارين هاستنجز، 2، ص 3).

وقد دافع هاستنز عن نفسه بقوله إنه يتصرف بما يكفل حماية مصالح بريطانيا؛ بمعنى أنه استند في دفاعه إلى ما يسمى «مصلحة الدولة». بينما أصرّ بيرك على أنه من غير الممكن ممارسة سلطات الحكم بشكل تعسفي وبأنه من الواجب أن تكون هناك حدود لما يمكن للحكومة أن تقوم به باسم الضرورة ومصلحة الدولة. فالحكومة مثلها مثل المواطن، يتم الحكم عليها وفق معايير أخلاقية راسخة وإدانتها إذا ما انتهكتها. فالسلطة حدها القانون، واستخدامها يخضع لحسن التقدير وتحقيق الصالح لمن تمارس عليه، ولا ينبغي أن تكون أداة تعسفية.

لم يجد بيرك أي مبرر للجوء هاستنجز إلى الحكم التعسفي. ولكن ما هي الأسس التي بنى بيرك عليها اعتراضه؟ إن زعم هاستنجز بأنه قد تم تفويضه لاستخدام تلك السلطة التعسفية لا يستند إلى أيّ مبدأ من مبادئ الدستور البريطاني، حتى ولو كان هذا المبدأ ينتمي إلى الماضي. وإذا كانت تلك السلطة التعسفية لم يرد ذكرها في أي موضع بالدستور، فإنه لا يمكن أن يكون هاستنجز قد فوّض بها[36]. كما أنها لم ترد في «الدستور المحمدي»، الذي نصت عليه السنة والقرآن، ولا في تشريعات جنكيز خان أو تيمورلنك (المصدر السابق، 1، ص 104-114، و2، ص 4)؛ بمعنى أن هاستنجز ليس بمقدوره أن يدعي، من أجل أن يمنح ممارسته للسلطة التعسفية أية مشروعية، استناده على أي مبدأ دستوري حتى ولوكان هذا المبدأ مستمدا من دساتير آسيا.

36 "يمتلك سلطة تعسفية! أيها اللوردات، إن شركة الهند الشرقية لا تمتلك أية صلاحيات تعسفية حتى تفوضه بها؛ والملك لا يمتلك أية سلطة تعسفية حتى يوكله بها، وهو نفس حالكم أيها اللوردات، وحال هذا المجلس، وحال المشرع" Warren Hastings, I, 99

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018